# المُلخُص

يُعدّ استعمال القوّة في العلاقات الدولية، من أهم الوسائل التي تلجأ اليها الدول في حلّ الخلافات، وقد تعرّض المقاتلون إلى قسوة النزاعات ووحشيتها، لذلك أصبحت الحاجة إلى نشوء قواعد قانونية، لحماية المقاتلين العاجزين عن القتال، سواء عند وقوعهم في الأسر، أم اصابتهم بجروح، أم مرضهم، أم المنكوبين منهم في البحار (الغرقى). وقد إهتم القانون الدولي الإنساني بحماية المقاتلين، وبموجبه أصبح للأطراف المتحاربة، مجموعة من الواجبات، لايمكن تخطّيها، إتجاه من يصبح عاجزاً عن القتال، نتيجة للأسباب المذكورة أعلاه، وإذا حصل إن قام أحد طرفي النزاع بتخطيها، فإنّه يكون مسؤولاً عن القدر الذي أنتكهه، سواء أكانت المسوؤلية جنائية فردية أو مدنية دولية (تعويضات).

لكن المشكلة تكمن في الإرباك الذي يتّسم به التنظيم القانوني الدولي، لحماية المقاتلين في النزاعات المسلّحة الدولية، وبوجه خاص المقاتل الذي يتوقّف عن القتال بارادته، أو من دون إرداة، وأن المقاتل الخصم يقوم بإستهدافه، عن طريق الإدعاء بأنّه قد لجأ إلى أساليب قتال غير مشروعة، كالغدر، كذلك فأن الأرباك يمتّد إلى ما أورده القانون المذكور من وضع إنتقالي، للمنكوب في البحار (الغرقى)، الذي قد يصعب في أحيانٍ كثيرةٍ إثباته، إنّ الإتفاقيات الدولية ذات الصلة والتشريعات الداخلية، في كثير من الأحيان، لاتستجيب، إلى الحماية الكاملة والمثالية المطلوبة، و أدّى ذلك إلى حدوث ثغرات، أو نقاط ضعف، تتطلّب المزيد من التطوير، والتوضيح، وتتجلّى أهمية هذا البحث في بيان الحماية التي يوفّرها القانون الدولي، لهؤلاء المقاتلين في أوضاع معيّنة عند مشاركتهم في الأعمال العدائية على خلاف المفهوم السائد لدى البعض، حول القانون الدولي الإنساني، بإنّه يحمي المدنيين، ولايوفّر مثل هذه الحماية للمقاتلين، وقد أعتمدنا المنهج التحليلي التأصيلي، ومن خلال التأصيل، نعمل على إرجاع حماية المقاتلين، إلى الجذور التأريخية لهذه الحماية، وأيضاً بإعتماد التحليل، سنقوم بإستعراض وتحليل النصوص القانونية، ذات الصلة من أجل الوصول، إلى مواطن القوة والضعف، لوضع المقترحات من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها.

وقد قسمنا البحث في هذا الموضوع الى فصول ثلاثة، الفصل الأول: للتأصيل القانوني لحماية المقاتلين في النزاعات المسلّحة، الذي بدوره ينقسم إلى مباحث ثلاثة، المبحث الأول: لحماية المقاتلين في الحضارات القديمة، أمّا المبحث الثاني: فقد تكفّل بيان حماية المقاتلين في العصور الوسطى، وتطرق المبحث الثالث: إلى حماية المقاتلين في العصر الحديث

أمّا الفصل الثاني: فسيفصل إلى حماية الجرحى والمرضى العسكريين، إثناء النزاعات المسلّحة، الذي ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول يعالج الأساس القانوني لحماية الجرحى والمرضى العسكريين، ويسلّط

المبحث الثاني الضوء على: القواعد التي تحكم حماية الجرحى والمرضى، ومظاهر حمايتهم، وتمّ تخصيص الفصل الثالث لحماية أسرى الحرب، والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول، لبيان الأساس القانوني لحماية أسرى الحرب، وتكفّل المبحث الثاني بيان القواعد التي تحكم حماية هؤلاء، ومظاهر حمايتهم. وقد توصلنا في هذا البحث الى مجموعة من النتائج، والتوصيات وضعناها في الخاتمة.